في العالم . وفيما تنمو نفقات اسرائيل على الشؤون الحربية ، تنمو ايضا ديونها الاجنبية . وفي الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ بلغت تلك النفقات ٤٢٠٠ مليون دولار . وفي تلك الاثناء كان احتياطي الذهب والعملة الاجنبية في اسرائيل يتلاشى بصورة رهيبة : وقد تقلص خلال الاعوام الاخيرة الى ثلث حجمه السابق .

والحملة لشراء الاسلحة هي عبء ثقيل يتحمله الشعب العامل . وفي حين ان الشعب الاسرائيلي كان في ١٩٧٠ يدفع من الضرائب اكثر بثلاث مرات مما كان يدفع قبل عدوان حزيران (يونيو) ، فان سنة ١٩٧١ حملت اليه زيادة جديدة في الضرائب على السجائر والبنزين وغيرهما من انواع الوقود ، وفي رسوم الهاتف والخدمات البريدية والكهرباء والنقل .

وتظهر الحكومة الاسرائيلية براعة كبيرة في سياستها الضريبية . فهي تنجح في اختراع ضرائب لا صلة لها البتة باحتياجات الشعب الاساسية . مثال ذلك انها فرضت في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٧٠ ضريبة جديدة — على شراء اقنعة الغاز للسكان المدنيين . ويقول المدير العام للمصرف الاسرائيلي ، شاغنر ، ان كل مواطن من مواطني اسرائيل دفع للصندوق الحربي خلال العامين الماضيين اكثر مما دفع المواطن في مصر او سوريا او لبنان او الاردن باحدى عشرة مرة .

ويلجأ الزعماء الصهاينة الى حيل خادعة بغية تمويه نشاطهم المعادي للمجتمع . ففي ١٩٧٠ ، مثلا ، بعد محادثات بين الحكومة والهستدروت دامت قرابة سنة ، تقرر رفع الاجور بنسبة ٨ بالمئة . لكن تبين ان هذه الزيادة هي خدعة . ففي الوقت ذاته رفعت « ضريبة الدفاع » من ١٠ الى ١٥ بالمئة من الاجر المتوسط ، والى ذلك فان نصف زيادة الثمانية بالمئة دفعت في شكل سندات الزامية لاكتتاب « قرض الامن » . وبلغت الضريبة المزادة وحسومات الاكتتاب ٩ بالمئة من الاجر ، بحيث لا يبقى شيئا من زيادة الثمانية بالمئة . وهذا مثل على « العناية » التي يبديها زعماء النقابات العمالية الصهاينة بالشعب العامل .

وردا على احتجاجات العمال طرح الصهاينة الشعار : « لا يمكن الدفاع عن البلد ورفع الاجور في الوقت ذاته » . وهذه اعادة صياغة لشعار غورنغ : « المدافع بدلا من الزبدة ! » فللزعيم النازي مقلدون يطبقون فكرته بفعالية في اسرائيل اليوم .

وهناك ازمة اسكان حادة في اسرائيل . ففي ١٩٧٠ ، مثلا ، ارتفعت الايجارات بنسبة ٤٠٪ ورغم استمرار مجيء المهاجرين ، الذين يحتاجون الى شقق غير غالية ، فليست الحكومة مستعجلة لتزويدهم بالمساكن . والى ذلك فان بنحاس سابير (وزير المالية السابق) كان يعتبر بناء المساكن غير مفيد اقتصاديا لانه يستنفد المال الضروري لمهمات عسكرية اكثر الحاحا . ونتيجة لذلك ، تؤكد الاحصاءات الرسمية ان اكثرية المهاجرين تبقى في فقر مدقع . وثلاثة ارباع الذين يعيشون في احياء الفقراء القذرة والمزدحمة بالسكان ويحتاجون الى اغاثة هم مستوطنون وصلوا الى البلاد خلال الاعوام القليلة الماضية . وهم يشتملون على ٨٠٪ من الشبان العاطلين عن العمل .

ورغم ذلك يستمر الصهاينة في جلب المهاجرين . وتنفيذا لاوامر البورجوازية اليهودية الكبيرة يستمر الصهاينة في الأصرار على ان الحل النهائي للمسألة اليهودية لا يمكن تحقيقه الا بجمل جميع اليهود ، او اكثريتهم على الاقل ، يستوطنون فلسطين .

في خطاب امام جمهور اميركي في ايار ١٩٥١ ، اعلن بن غوريون ان اربعة ملايين يهودي سيستقرون في اسرائيل خلال الاعوام الاربعة التالية . ولم يحدث ذلك قط ، الا ان الايديولوجيين اليهود يستمرون في التمسك بمنطقهم القائل بان مثل هذه الهجرة هي ضرورية لليهود وبان تحررهم غير ممكن طالما هم يعيشون بين شعوب اخرى .

حتى الاونة الاخيرة كان استجلاب المستوطنين في ايدي منظمات عدة . وفي ١٩٦٨ تغيرت الحالة : فقد اقيمت في تل ابيب مصلحة خاصة ، هي وزارة الهجرة ، التي تولت المسؤولية الكاملة لاستجلاب المهاجرين ونقلهم وتأمين احتياجات استيطانهم .

وفي حجم المخصصات من ميزانية الدولة ، تحل وزارة الهجرة ثانية بعد وزارة الدفاع ، ويمكن تقدير الاهمية المعلقة على الوزارة الجديدة ونطاق عملها من ميزانيتها السنوية البالغة ٢٠٠ مليون دولار والمخصصة لاستجلاب المستوطنين .

في شباط (فبراير) ١٩٧١ اشارت احدى الصحف